

Distr.: General
29 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من شبكة التدريب من أجل المرأة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

090113 020113 12-61847X (A)



البيان

من المقرر استعراض البحوث التي اضطلعت بها مؤخراً شبكة التدريب من أجل المرأة لاستطلاع دور المرأة في قطاع الضحايا في أيرلندا الشمالية، وكذلك معالجة المواقف تجاه الخدمات القانونية والخدمات الأخرى التي تقدمها المنظمات، وخاصة احتياجات الأفراد والجماعات، وذلك بالاقتران مع الموارد المتاحة لمساعدة الأشخاص الذين يعانون.

وأهداف البحوث هي تقييم مدى تحقيق وعود اتفاق بلفاست بتوفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الضحايا ودعم البرامج المجتمعية، ووضع المرأة في سياق قطاع الضحايا، من أجل بيان مستوى مشاركتها على كافة المستويات.

وفي نهاية البحث، سيتم الخروج برأي واضح عن احتياجات الضحايا من منظور الضحايا أنفسهم. وعند ذلك يمكن تقديم توصيات للعمل في المستقبل وتحديد المزيد من البحوث التي يلزم إجراؤها. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن وضع صورة أوضح لدور المرأة في قسم الضحايا ضمن السياق العام لإعادة البناء بعد النزاع في أيرلندا الشمالية.

فقد اختفى البعد الجنساني إلى حد كبير أثناء النزاع في أيرلندا الشمالية. ومع أنه قد أجريت دراسات عن مشاركة المرأة في النزاع، وعن دورها في الحركات السلمية، إلا أنه قلما جرى استطلاع أفكار المرأة كضحية. ودون اللجوء إلى الأفكار النمطية الراسخة عن "الرجل الميال للقتال" و "المرأة المحبة للسلام"، يمكن القول بأن الرجل والمرأة يخوضان النزاع بصورة مختلفة. ويقال إن المرأة تعاني أكثر أثناء النزاع المسلح، إما بصورة مباشرة أو عن طريق فقد الأبناء، أو الأزواج، أو الأحباء، أو الأخوة، أو الآباء. ويقول موزرو ماكلوين إنه من الأرجح أن تعاني النساء والفتيات من الآثار النفسية أثناء النزاع وبعده. وهذا يؤكد حقيقة أن عدد النساء اللاتي قيل إنهن يستخدمن المهدئات في أيرلندا الشمالية كان ضعف عدد الرجال.

وإلى جانب معاناة المرأة من الناحية البدنية والنفسية بصورة مختلفة عن الرجل، إلا أنها كانت تعاني بطرق أخرى. ويقال بشكل عام إن النزاع يطغى على القضايا الاجتماعية الأخرى، مثل المساواة بين الجنسين، وإن القيم الذكورية هي التي تطغى في مثل هذه الظروف، لتخفق مشاركة المرأة في السياسة، والمجتمع، والاقتصاد. وقد تم تمهيش المرأة بسبب تطرف السياسات في أيرلندا الشمالية، مما أدى إلى ما جاء على لسان مونيكا ماك ويليامز عن "الأبوة المسلحة".

وقد تتعارض احتياجات الضحايا مع بعضها البعض، مثل المطالبة بالعدالة من جانب البعض والرغبة في الصفح من جانب البعض الآخر. وهناك رغبة عامة في مزيد من التمويل

لكثير من المشاريع التي تحاول معالجة آثار النزاع. غير أن النساء اللاتي عانين يرغبن إلى حد كبير في سرد قصصهن.

وتزداد الرغبة في ذلك بعد النزاع، ولكن، كما يقول روس باترسون، يحتاج الأمر أيضاً إلى مكان مأمون للإفصاح عن تلك التجارب الجديدة من الناحية العاطفية. وكما جاء في تقرير لجنة الضحايا الأيرلنديين، فإن الرسالة التي يرويها "الضحايا والناجون، والتي تعد أكثر اتساقاً، هي رغبتهم القوية في ألا تصبح قصصهم وقصص أحبائهم في طي النسيان". وسواء كان هذا يحدث في إطار لجنة الحقيقة والمصالحة أو في سياق أكثر حذراً، فإن هذا الأمر متروك لكي يقرره الضحايا أنفسهم. والأمر الأكثر صعوبة هو قياس احتياجات الضحايا الصامتين أو أولئك الذين ينفصلون عن هذه الجماعات.

ومنذ صدور اتفاق بلفاست، كان هناك عدد من التطورات التي تهدف إلى التأكد من احتياجات الضحايا. وقد أصبح المسرح معداً بفضله تقرير السير كنيس بلومفيلد المعنون "إننا سنذكرهم". وقد تضمن هذا المشهد عرضاً مستفيضاً لكثير من القضايا المتعلقة بالنزاع، بما في ذلك الأطر الزمنية، وأعداد الموتى والمصابين، والضحايا، واللوم والذنب، والتعويض، والعدالة، والمصالحة. والقول بأنه لم يكن هناك أحد في أيرلندا الشمالية بمنأى عن الأضرار إنما يشير إلى ضخامة مهمة تلبية احتياجات السكان.

وقد تضمنت توصيات التقرير ما يلي:

- ينبغي استعراض "الملاءمة للغرض" بالنسبة للتعويض عن الأضرار الجنائية.
- ينبغي أن يتجاوب الموظفون مع الضحايا.
- ينبغي أن تكون احتياجات الضحايا ضمن فئة الحاجة الاجتماعية الملحة.
- ينبغي تعيين مسؤول كبير لتحمل مسؤولية التنسيق في الحكومة.
- ينبغي تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المعنون "التعايش مع الصدمات والمتاعب".
- ينبغي معاملة الضحايا على الأقل مثل معاملة السجناء السابقين في برامج التأهيل والبرامج الأخرى.
- ينبغي إنشاء لجنة دائمة أو ديوان مظالم للضحايا.
- ينبغي أن يكون هناك رصد دقيق لمدى استمرار السلوك بالنسبة لضحايا الجريمة.
- ينبغي إيلاء الاعتبار لإمكانية إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة.

- ينبغي بذل الجهود لإقناع مَنْ لديهم معلومات عن “المفقودين” للإفصاح عن هذه المعلومات.
- ينبغي ألا تتجاهل الحكومة أولئك الذين اتُّرعوا من ديارهم أو مزارعهم.
- ينبغي إنشاء صندوق للأطفال والشباب.

وتناول تقرير عن “تكلفة الاضطرابات” تجارب عدد كبير من السكان فيما يتعلق بالتزاع، ووجد أن ٢٠ في المائة من السكان كانت لديهم مشاكل صحية تتعلق بالاضطرابات، و ٣٠ في المائة ظهرت عليهم أعراض اضطرابات الضغوط التالية للصدمة النفسية. وكانت هناك علاقة بين المناطق التي شهدت أعنف مراحل النزاع والسكان الذين التمسوا المساعدة، ولكن لم تكن هناك علاقة مباشرة بين التجارب والآثار. ولوحظ أيضاً أن السكان الذين يعيشون في مناطق اشتد فيها النزاع لم يشعروا بالأمن خارج مناطقهم، وكانوا هم الذين لم يلتمسوا المساعدة من مصادر رسمية.

وحدد التقييم الذي أجراه دلووات وتوش عن الخدمات التي قدمت للضحايا والناجين عدداً من القضايا التي تأثرت بها المجموعات، من بينها التعرف، والعزل في المجتمعات الريفية، والغضب من عدم الحصول على التمويل عندما كانت مجموعات أخرى تحتاج إلى الدعم، والعدالة، والمساواة، والصدق، وتعريف “الضحية” وحقوق الإنسان. ورأت الجهات السياسية “الموازية” التي تقدم الدعم للضحايا أن المشاكل تتمثل في التمويل، واعتراف القطاعين التطوعي والمجتمعي، ووجود ثغرات في مجال الصحة العقلية، وثغرات في علاج اضطرابات الضغوط التالية للصدمة النفسية. وسُردت أيضاً شواغل الأفراد فيما يتعلق بالجماعات، بما في ذلك الرغبة في معالجة الصدمات النفسية بطريقة تراعي الخصوصية، والتواؤم السياسي، والضغط من أجل المشاركة، ونقص المعلومات، وعدم تقديم الخدمات التي يريدها السكان، والقضايا المتعلقة بالكرامة والخوف والثقة، والوصم المرتبط بالضحية.

واستطلع مركز الموارد الخاصة بصدمة النزاع المواقف تجاه الضحايا، ووجد أن معظم الأشخاص الذين شملهم الاستقصاء كانت لديهم آراء مختلفة عن التعاريف. ومع أن ٢٠ في المائة رأوا أن مرتكبي الجرائم ينبغي ألا يعتبروا من الضحايا، خلصت الأغلبية إلى أنهم من الضحايا. واعترف معظمهم بوجود اختلافات في المواقف تجاه مصطلح “الضحية”، ولكنهم رأوا أنه ظهر تسلسل في مستويات الضحايا نتيجة لدوافع سياسية أو تتعلق بالتمويل. ويُعتقد بشكل عام أن هذا البحث يعد دراسة قيمة، وأنه يتضمن ردوداً حرفية.

ونشرت وكالة الإحصاءات والبحوث في أيرلندا الشمالية تقريراً آخر عن الضحايا في عام ٢٠٠٣. فقد رأى ١٢ في المائة من الجيبيين أنهم اعتبروا أنفسهم من الضحايا في أغلب

الأحيان، ورأى ١٦ في المائة أنهم كانوا ضحايا مباشرين للاضطراب، ورأى ٣٠ في المائة أنهم تضرروا بصورة غير مباشرة. ووافق ٧٠ في المائة على أنه ينبغي الاعتراف بجميع الضحايا بصورة أو أخرى، وكانت الغالبية تحذ إنشء لجنة تذكارية ولجنة تتحرى الحقيقة. وكان هناك موقف إيجابي من جانب معظم المجهيين تجاه التسامح فيما بين الجماعات.

ونشرت لجنة حقوق الإنسان في أيرلندا الشمالية تقريراً في نفس الوقت تناول المسألة من منظور حقوق الإنسان. وكانت الاستنتاجات الواردة في تقرير اللجنة على النحو التالي:

- ينبغي الاعتراف بالمعاناة.
- في التعريفات الخاصة "بالمتضررين"، كانت للمرتكبين آراء متباينة، بينما لم يكن هناك اختلاف فيما يتعلق بالضحايا "الحقيقيين".
- رأى معظم الضحايا أنهم لا يستطيعون الصفح.
- كل تجربة مختلفة عن الأخرى.
- لا يمكن تصحيح جميع الأخطاء بالقانون، ولذلك فإنه تلزم أشكال أخرى من التعويض.
- الحالة الراهنة في أيرلندا الشمالية تجعل بعض الضحايا يجترون آلامهم.
- قد يكون من الضروري بمرور الوقت وضع نظام للكشف عن الحقيقة.
- تلزم حماية إضافية لحقوق الإنسان بالنسبة لأيرلندا الشمالية.
- ينبغي إدراج اهتمامات الضحايا في مدونة سلوك للعدالة الجنائية.
- يلزم وجود هياكل أفضل في الشرطة والقضاء.
- يلزم إيجاد "أذن" مستقلة، مثل ديوان مظالم للضحايا.
- يجب على الدولة الوصول إلى ضحايا عنف الدولة.
- لا ينضم معظم الضحايا إلى جماعة دعم الضحايا.

ومن الواضح أن بعض التقارير المذكورة أعلاه لم تتناول موضوع المرأة في قطاع الضحايا بصورة كافية. ولهذا فإن هناك حاجة إلى التحقيق في تمثيل المرأة كضحية وناجية، ودورها في الجماعات والخدمات التي تقدم للأشخاص الذين كانوا يعانون من النزاع في أيرلندا الشمالية.

وهناك أيضاً طائفة من التوصيات المتعلقة بتقديم الخدمات في القطاع، كما يلزم إجراء تقييم مستقل للتأكد من مدى تلبية الاحتياجات. ولهذا فإن إجراء استقصاء يشمل أولئك العاملين بصورة مباشرة مع الضحايا والناجين من شأنه أن يُثري عملية قياس قدرة هذا القطاع.

وكنتيجة للبحوث التي أجريت، أصبح من الواضح أن هناك قدراً كبيراً من الشكوك لدى بعض أوساط القطاع في الوكالات القانونية، وتبدو هذه الشكوك بشكل أقوى حيث تشتد الحاجة، أي حيثما يتجلى النزاع في أعنف صورته. ومن المأمول أن تؤدي البحوث التي استهلت ونفذت بواسطة منظمة مستقلة لها جذور في القطاع الطوعي والمجتمعي، مثل شبكة التدريب من أجل المرأة، إلى التقدم بعض الشيء نحو الحد من هذه الشكوك.